التوجيه النحوي للشواهد الشعرية في شرح الشذور

الدكتورة: بوهنوش فاطمة

جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ الجزائر

تعتمد مسألة التوجيه النحوي على النصوص السماعية أولا وأخيرا، وهي وسيلة ذهنية من الوسائل التي يلجأ إليها النحاة لمعالجة المادة العلمية المقدّمة للمتعلّم، وهذا هدف كاف لإثارة الاهتمام بالشروح النحوية، ومناقشة ما تقرّر من قواعد وما علّق من شواهد، وما صاحب ذلك من تأويل وتعليل و...، وبمقتضى الصنّاعة النحوية أصبح الإيغال والتوسّع في الحالات الإعرابية ضرورة أوضح في لغة الشعر لارتباطها بالنحو كرافد، فكان التوجيه في النص الشعري محلّ اتفاق واختلاف معا.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام الأنصاري، سيبويه، قطر الندى، الشواهد النحوية، النحو التعليمي، المتون النحوية، الشروح النحوية.

Abstract

The issue of grammatical guidance is based first and last on the audio texts, which is a mental means of the means resorted to by the grammarians to address the scientific material provided to the learner. This is a sufficient goal to raise interest in grammatical explanations, to discuss the decided rules and what remains of hanging evidence, and the accompanying interpretations and explanations... Accordingly, the grammatical industry has become an exaggeration and expansion in the cases of morphological need more clearly in the language of poetry to be associated with the syntax as an affluent, the guidance in the poetic text is both subject to agreement and divergence.

Keywords: Grammatical guidance, interpretation, explanation, morphological need

1.معنى الشروح ودواعي حضورها: لقد أظهر طابع التأليف في القرن السابع الهجري تفاوتا نسبيا في مضمون الكتب النحوية، فظهرت على السطح مؤلفات في صور مختلفة إيجازا وبسطا، بما جعلها شروحا لغوية اتسمت بالتعليق على الشواهد وتوضيح القواعد، وإحكام المنهج، واستيعاب المادة من كتب المتقدمين، وهذه الشروح على اختصارها حافلة بالنصوص السماعية النافعة من آي الذكر الحكيم وجيّد الشعر القديم، فهي لا تقلّ ـ في عمومها ـ نضجا عن موسوعات العهود الخالية.

يتبيّن من هذا أن الشروح أعمال نحوية تتوخى التوضيح لما هو غامض في المتون، والتفصيل لما هو مُجمل منها عند أهل العلم القائمين على مراعاة وحفظ مبادئ هذا الفن، وقد قصد هؤلاء من وراء ذلك تيسير ما صعب وحلّ ما استغلق في المتون النحوية القديمة.

ويبدو أن حفاوة النحاة بالشروح أمر لفت الانتباه في ذلك العصر، إذ حرص نحاة تلك الفترة على تعليم القواعد وتيسيرها للناشئين على نحو أوجب التوضيح والتبيين والتعليل، فكان شبيها بهذا النشاط العلمي-أيضا- ما عُرف بالحواشي والتقريرات.

ولهذا نلحظ أن المقدرة العلمية للنحاة المتأخرين ومعرفتهم بأساليب الكلام العربي كانت «أكبر معين لهم على تفاوت كتبهم بين وجيز ووسيط وبسيط، وكان لهم إلى هذه المسحة سمة أخرى في تأليفهم، وهي تعليق مؤلف لاحق على كلام مؤلف سابق بالإيضاح له والتوسّع في مسائله»[(1)]، وهذا هو الفهم الصحيح للنحو التعليمي الموجّه للناشئين والمتخصصين وحتى الشدّاة.

فليست الشروح متونا أكثر اتساعا في جَمعِ المادة العلمية، وإنما هي إيضاحات نحوية تفصّل وتوجز في حدود ما توصّل إليه البحث النحوي من آراء ومواقف وتعليلات وشواهد.

والمعروف في شأن الشروح أنها تزيد القواعد وضوحا، والشواهد إحكاما، والآراء نقاشا، والترجيح تأكيدا فيما يُعرض من موضوعات ومسائل نحوية مختلفة، والقصد من ذلك كلّه التسهيل، والتدرّج في بيان ما يجوز في القواعد وما لا يجوز، وهذا فارق من الفوارق البادية بين المؤلفات التي تقدّم حصيلة علمية للقضايا المعقّدة والغامضة، وتلك المصنّفات التعليمية التي ليست غايتها «إثارة النظر العقلي أو التعبير عن وجهة النظر الخاصة، وإنما هدفها المباشر يتمثل في تقديم موجز وواضح ودقيق لأساسيات النحو وقواعده العامة، ولقد يصحبُ عرض هذه الأساسيات والقواعد شيء من الإشارة إلى ما فيها من خلاف، أو ما للمؤلف إزاءها من رأي»[(2)].

والحق أن لهذه الشروح أثرا بالغا في فهم الغاية أو الغرض من النحو بعامة، فهي على اختلافها «قد وضعت لتعليم النحو، يستوي في ذلك ما طال منها وما قصُر، يلتقي في هذه الغاية ما عُني منها بأدق ما فيه من قضايا وما اقتصر منها على ذكر الضروريّ الذي يُوشك أن يكون بدهيا منه»[(3)]، وبهذا تمتاز الشروح النحوية عن سائر الكتب الأخرى بالوضوح والقصد بأسلوب موجز مركز وهادف.

والجدير بالذكر أنّ ظهور الشروح النحوية والتعويل عليها لا يعكس فساد الرؤية لدى المتقدمين، كما لا ينطق بقصور المنهج اللغوي المتّبع، إذ الراجح أن نحاة القرون الأولى أبدوا منذ وقت مبكر اهتماما ملحوظا بالشرح والتوضيح، لكنّ المعطيات العلمية التي نشأت فيها قواعد العربية ولاسيما النحو، رافقها كثير من الغموض والتعقيد، فكان طبيعيا أن تُقدّم أعمال تكشف أستار الغموض والإبهام، وتيسّر تعلّم القواعد وحفظها.

وقد كان ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) واحدا من النحاة الذين أقدموا على شرح المختصرات النحوية، حتى حظيت بالمتابعة الجادة من قبل المتخصصين لما فيها من وضوح

وسهولة وبيان وضبط وتنظيم، فقد صنّف "قطر الندى وبل الصدى" الذي ألَمَّ فيه بمبادئ النحو الأساسية، ثم شرحه شرحا موجزا، وسمّاه: شرح قطر الندى، ثم صنف شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ضمّنه استدراكات نحوية على كتابه السابق (شرح قطر الندى)، ثم شرحه بإيجاز....

2.منهج ابن هشام الأنصاري في شرحه الشذور: لم يحظ مختصر في النحو العربي بالرعاية والاهتمام، مثلما حظي به مختصر شرح شذور الذهب، الذي قدّمه ابن هشام على هامش نشاطه العلمي، وهو كما يقول الدكتور يوسف عبد الرحمن «شرح جدّ نافع، لما اشتمل عليه من تحقيق وتحليل، وما جاء فيه من بحث وتعليل، وما امتاز به من إيضاح وتفصيل»[(4)]، وقد قال عنه مصنّفه في المقدمة «فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى ب"شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تمّمت به شواهده، و جمعت به شوارده، ومكّنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب»[(5)].

فقد قال ابن هشام –أضاء الله مثواه- أنه قدّم شرح الشذور في طابع نحوي سهّل المعاني ووضّح الغرض، وأحكم البناء، ورفع الغموض ما أمكن إلى ذلك سبيلا، فهو للناشئ نِعْمَ الدليل، وللمتخصّص أهدى سبيلا، اتبع في شرحه طريقة واحدة التزمها في جميع الأبواب، بمنهج أقامه على التقسيم مع الترتيب والربط بين الأبواب والمسائل والشواهد، ولذلك لا يحتاج المتأمّل إلى الدليل لبيان حكمة هذا البناء الفنّي النحوي.

والحقّ أنّ للكتاب منهجا تعليميا خاصا، وخُطّة عملية واحدة اتّبعها ابن هشام بدقة، فجاء الشرح على اختصاره نسقا واحدا، ينمّ عن تفكير نحويّ سليم، يُتقن الصنعة والتصنيف والتقسيم والتبويب، ولذلك نجد الدكتور شوقي ضيف لا يتراجع عن القول: «وبلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه حدّا جعلهم يقولون إنه أنحى من سيبويه!»[(6)].

وأول ما يُطالعنا من الشرح مواد نحوية موزّعة توزيعا عقليا، ذكرها ابن هشام مرتبة، فضمّ أبواب النحو المتشابهة بعضها إلى بعض، مع ربط فروع الموضوعات بأصولها حتى تتّسق الجزئيات تحت مبادئ عامة تمثل جوهر الباب ومعقده، فذكر المرفوعات قي قسم، ثم المنصوبات في قسم آخر، ثم المجرورات فالمجزومات، فضلا عن عقده أبوابا أخرى ضمّت مسائل نحوية متفرّقة، لم يكتف فيها بعرض المسائل النحوية ونشر القواعد والأحكام، وإنما

راعى من جانب آخر الروافد النصّية متتبعا في ذلك نهج سابقيه من النحاة، فهو «يعرض الفكرة ثم يسوق الأدلة، والشواهد من القرآن الكريم، والشعر القديم وأحيانا من الحديث الشريف، وقد يسرد بعضا من الحكم والأقوال المأثورة، ونادرا ما يُمثّل ببعض الأبيات الشعرية لمن لا يحتج بشعرهم، على سبيل التمثيل بها، أو ليُبيّن لحن أصحابها»(7).

يتكوّن الكتاب (شرح شذور الذهب) من متن وشرح له على امتداد الأبواب، واتساع مساحات الشرح للموضوعات النحوية، والملاحظ أنّ المتن يبدأ بقوله: (قلتُ، ثمّ قلتُ)، والشرح بقوله: وأقول...، من ذلك ما جاء في باب المرفوعات: النوع الثالث [المبتدأ] قوله:

«ثم قلت: الثالث: المبتدأ، وهو: المجرّد عن العوامل اللفظية، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به، فالأول ك: زيد قائم و"أن تصوموا خير لكم"، و"هل من خالق غير الله"، والثاني: شرطه نفيٌ أو استفهام نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران.

المبتدأ نوعان: وأقول: الثالث من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبرٌ، لكن له مرفوع يُغني عن الخبر...»(8). يُفصّل ابن هشام في هذه المسألة، بعيدا عن التعقيد والتفريع الذي غصّت به الموسوعات النحوية قديما، لذلك استهل كتابه بالحديث عن الكلمة وأقسامها، ثم عقد أربعة عشر بابا هي(9):

باب الإعراب، وباب البناء، وباب النكرة والمعرفة، وباب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات، وباب المجزومات، وباب عمل الفعل، وباب الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وباب التنازع، وباب الاشتغال، وباب التوابع، وباب موانع الصرف، وباب العدد.

وهذا التقسيم والتقييد للمادة العلمية المقدمة يأتي على جانب عظيم من الأهمية، يكشف عن تقنيات المعالجة والتحليل للقواعد والظواهر اللغوية، ولا يخفى ما في ذلك من عناية كافية ودقة بالغة، وإحاطة وافرة في بحث المسائل وتقليبها على وجوه مختلفة، قد تصل إلى تأويل وتوجيه ما تعارض مع القواعد المقرّرة، لذلك بلغت شهادة الباحثين إلى القول: إن الشارح«مُجدّد في هذا الشرح، وآية تجديده ما أشار إليه وأتى به من تقفيته على أثر كل مسألة بآية تتعلّق بها من آي التنزيل وإردافها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، أثمّ لا تراه قد استبق الباب فيما أتى به من تدريب للطلاب، وهو الطريقة المثلى لتربية الملكة فيهم، وتبسيط النحو أمامهم، وسهولة فهمه عليهم»(10).

لقد شكّل الدليل النصّي في الشرح شريطا لغويا تنوّعت فيه الشواهد، واتسعت على أساسه الآراء النحوية، لأنّ صاحبه كان «يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارا لنفسه منها ما يتماشى مع مقاييسه، مظهرا قدرة فائقة في التوجيه، والتعليل والتخريج، وكثيرا ما يشق لنفسه رأيا جديدا لم يُسبق إليه، وخاصة في

توجيهاته الإعرابية»[11]، فهو-إذن- لا يكتفي بما يُقدّم من أمثلة، بل يُدعّمها بالشواهد القرآنية والسنّية، والمأثورات الشعرية والنثرية على اعتبارها أدلة نقلية في مجال تثبيت القواعد النحوية، وأما«في حال مخالفتها للقاعدة فإنّ مراعاتها تتمثل في الوقوف عندها بالتحليل والتوجيه»[12]، حتى تتلاءم تلك القوالب اللغوية مع القوانين الوضعية.

وإذا كان من عادة الشرّاح أن يتقيّدوا بما ورد في المتن، فإنّ ابن هشام توسّع في بعض المواضع بالتوجيه والتخريج، ويردف الشرح أحيانا بالترجيح، حتى يوسّع مدارك المتعلمين، ويُمدّد طرائق مناقشة الأسانيد ووجوه الاستدلال، ولذلك فليست قضية توجيه الشواهد الشعرية هي المستهدفة في هذا المنجز، فما يدفعنا إلى جانب ذلك هو معرفة النزعة العلمية، والمنهج النحوي في شروح ابن هشام النحوية، لأنّ توظيفه للشواهد أمرٌ واقع، وموقفه إزاءها كأدلة واضحٌ، لكن توجيهه لها قد يكون مظهرا من مظاهر التجديد المنهجي أو الاهتمام العلمي في تفكيره النحوي، فهل توجيهات ابن هشام وجه من وجوه نشاطه التعليمي، أم أنها مجرّد مرتكزات شكلية في عمله النحوي؟

3.مفهوم التوجيه النحوي في التفكير العربي (المفهوم والأسباب): لا تقف مسألة تعدد التوجيه عند بعض ما ينوء به النحو العربي من خلافات في الشواهد داخل الشرح، وإنما تمتد إلى معرفة جوانب عديدة منها: أثر الشواهد الموجّهة في بناء القواعد، وموقف ابن هشام من قضية الاستشهاد والحكم عليها بأحكام مختلفة، والراجح أن هذا التقديم يُبدي تساؤلا يضاف إلى ما تقدم، قبل إظهار معنى التوجيه نفسه، وهو: هل يعدّ اعتماد النحاة على التوجيه وإقرار التعدد خللا منهجيا قد يُفسّر فساد الرؤية النحوية إزاء الشواهد؟

كثيرا ما نُعلّل ما أُشكل على القياس بالضرورة أو الشذوذ، وهي علل منطقية لا نكاد نختلف بشأنها، لكنّ النشاط النحوي لواضعي المتون والشروح لم يقف عند هذا الحدّ، فاستمرّ في بحث مسالك نحوية مشروعة ترفع عن النصوص ذلك التعقيد الناجم-في الغالب- عن التعارض بين المنقول والقياس، فكان التوجيه أكثر المسالك حضورا وأوسعها تناولا خاصة فيما يعرض من اختلاف للمرويات الشعرية.

التوجيه مصدر للفعل وجّه، ومعناه «السبيل الذي نصل به إلى المقصود، فكلّ عنصر لغوي لابد أن يكون له أصل يرجع إليه، وكذلك القصد من التوجيه هو ردّ الشيء إلى أصله، للوصول به إلى ما يقصده القارئ. فكل ما له أصل، له وجه في العربية، أو هو تقليب اللفظ على وجوهه حتى يستقيم مع بقية الألفاظ في النظم، تبعا لسنن العربية، فالموجّه كالحجّار الذي يُقلّب الحجر على وجهه حتى يستقيم وضعه في المكان المطلوب، وهكذا الموجِّه يقوم بقلب الحرف على وجوهه إلى أن ينزل في موضعه المخصص، فتتعلق الكلمات بعضها ببعض»[13].

فالتوجيه –حسب هذا النص- مسلك للوصول إلى الغاية، وهي ردّ ما خالف الأصل إلى الأصل، أو هو تقليب المروي على وجوه مختلفة حتى يستقيم مع ما تقرّر في دستور العربية، إنه بشكل أو بآخر إيراد الحالات الإعرابية، وبيان أوجه كل منها مع التفسير والتعليل.

ويقف الدكتور تمام حسان في الأصول عند هذه الكلمة في عبارة موجزة مركزة، يقول: «والتوجيه تحديد وجه ما للحكم»[14]، لا يتطرق إليه الوهم أو الاحتمال. وترى الدكتورة سحر سويلم راضي أنّ التوجيه «يرجع في الغالب إلى تعدد القواعد النحوية التي يمكن تطبيقها على تركيب واحد، أو تتعدد الأوجه تبعا لتعدد احتمالات المعنى المراد من التركيب، كما يرجع أحيانا إلى تعدد لغات العرب تبعا لاختلاف القبائل والموقع الجغرافي»[15].

فالتوجيه في هذا الرأي يُراد به معالجة ما وقع من اختلاف في القواعد، وتعدد في المعاني، كما يصل -أيضا- إلى الاختلاف اللهجي بين القبائل، ولا يخرج طابع المعالجة اللغوية عمّا وضع من مقاييس وقوانين في العربية. وربما قد اقترنَ التوجيه كمصطلح بالقراءات القرآنية أكثر من الشواهد الأخرى، لكنه سرعان ما اتّسع توظيفه ليشمل النماذج الباقية، فقد استعمله العلماء الأوائل «بمعنى التوجيه في القراءات، أرادوا به إيجاد وجه في العربية لما اختاره القارئ من ألفاظ اللغة أو حالة إعرابية في عنصر من عناصر التركيب»[16].

أما حضور كلمة التوجيه في النحو، فتأْتي بمعنى ذكر الاحتمالات الإعرابية الممكنة، وبيان الوجوه النحوية المختلفة، مما يسمح لنا بالقول: إنّ معنى التوجيه دراسة توفيقية بين النصوص والقواعد والمعاني، وما يصحب ذلك من تحليل وتعليل، أو هو «تحديد دليل أو تحديد سبب أو تحديد مخرج لأي مسألة نحوية»[17]، تتطلب –في الغالب- ذلك التعدد والاحتمال.

4.أسباب تعدد التوجيه النحوي: تختلف أسباب تعدد التوجيه النحوي باختلاف الشاهد نفسه، من جهة الرواية والتركيب وحالات المواقع الإعرابية و....، وهكذا قد تتعدد الأسباب تبعا لحالات الشاهد المروي الذي تحيط به جملة من الاضطرابات من جهة النقل والاستشهاد وحتى السند، ولذلك يستحيل في هذا المقام جمع الأسباب كلها، لكنه يكفي ذكر بعضها، على سبيل التوضيح، ومنها:

1.اختلاف الشواهد الشعرية فيما بينها من جهة الرواية، لأنّ طابع المروي الشعري مرتبط أساسا بالمشافهة، مما أظهر قلقا اتجاه مسألة النقل، من ذلك رواية بيت الفرزدق على وجهين في قوله[18]: **إذَا قيلَ أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ؟ أَشارَتْ كليب بالأكُفِّ الأَصَابِعُ**

فقد رُوي هذا الشاهد بجرّ كلمة (كليبِ) شذوذا، وبرفعها على تقدير مبتدأ محذوف (هي). كما اضطربت رواية بيت زهير بن أبي سلمى في الكتاب، في مثل قوله[19]:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

رُوي بنصب (سابقاً) على إعماله عمل الفعل، وبالخفض على التوهّم بدخول الباء في خبر ليس (مدرك)، ولهذا قال سيبويه: «فإنما جرّوا هذا، لأنّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء»[20].

2.تعدد اللهجات بين القبائل واختلافها، مما أثّر سلبا على حياة الشاهد الشعري في النحو، فقد تمثل تلك اللهجات ظواهر لغوية وخصائص نحوية لا تشترك مع الفصحى، فيستحيل على هذا الأساس تشكيل قواعد لهجية قائمة على الشيوع والاتساع، مما يعني أنّ وجود تلك الظواهر الخاصة يسمح بتعدد التوجيه النحوي القاضي على الاضطراب بين النص والقياس، وقد شكّلت شواهد اللهجات مجموعات مستقلة تحيط بالصفات اللغوية والعادات الكلامية لبيئات خاصة، اتضحت في مباحث النحو، واقتضت وجوها إعرابية مختلفة، ولا غرابة في ذلك مادامت النصوص اللهجية تستعصي على الاستشهاد، من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[21]: إِذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

فلم يكتف النحاة بالقول إنها لغة قوم كما جاء ذلك عن ابن هشام، وإنما وُجّه البيت على الحالية من جهة، والقول بالحذف في خبر (إنّ) من جهة أخرى، على أن التقدير: تلقاهم أسدا[22].

3.اختلاف النحاة أنفسهم في تأويل الشاهد الشعري، ففي كثير من الأحيان بدا التأويل طريقا عقليا ناجعا في معالجة المرويات الشعرية، والكشف عن وجوه لغوية مختلفة تصحّ أن تكون مسوّغات لقبول تلك المرويات، وهذا النشاط الفكري لم يكن على منظور واحد عند النحاة، بل كان محاولة من المحاولات العقلية التي دفعت العلماء إلى الاختلاف في الحكم على الظاهرة والشاهد معا، من ذلك تأويل قول العجاج على وجوه نحوية متباينة[23].

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

فلم يكتف الجمهور بالقول إنّها ظاهرة لم تجر مجرى صناعتهم، ولم توافق قوانينهم، بل راحوا يتأولون على اختلاف مظاهر التأويل، حتى قال سيبويه: «وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع»[24].

4.اشتراك وظائف نحوية كثيرة في علامة إعرابية واحدة، لأنّ العلامة قد تتوزع على وظائف نحوية مختلفة، كوظيفة المبتدإ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وخبر إنّ في الرفع، واشتراك المفاعيل الخمسة والحال والتمييز مثلا في النصب، وهكذا...، ومن قضايا تعدد التوجيه في الجملة القرآنية، اختلاف النحاة في تحديد موقع الكلمة المرفوعة في قوله تعالى: ﴿أبشر يهدوننا﴾[25]، وقوله أيضا: ﴿أأنتم تخلقونه﴾[26]، فقد وقع الحكم على الاسم المرفوع في

الآيتين على أنه مبتدأ أو فاعل، غير أنّ ترجيح الفاعلية على الابتدائية أمر واضح عند الكثيرين بناءً على دخول الهمزة على الأفعال غالبا[27].

وهذا الموقف إزاء النص القرآني وتعدد وجوه الإعراب، دفع بكثير من العلماء إلى الوقوف عند المسألة، وبسطها بشكل يوضح اتجاهات هؤلاء في مثل تلك المسائل، من ذلك أنّ ابن عقيل في شرحه على الألفية أظهر ثلاثة مذاهب في هذا[28]:

أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أنّ الاسم المرفوع بعد الحرف المختص يكون فاعلا بفعل محذوف وجوبا يُفسّره المذكور بعده.

الثاني: موقف الكوفيين ملخّص في أن يكون المرفوع فاعلا للفعل المذكور بعده، وليس في الكلام حذف أو تقدير.

الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، ومفاده أنّ الاسم المرفوع بعد المختص مبتدأ وأنّ الفعل فيه ضمير يعود على المتقدم، فلا حذف ولا تقديم أو تأخير.

5.وهناك من يردّ سبب التوجيه إلى طبيعة التركيب نفسه (سبب تركيبي)، إذ قد تتعدد توجيهات التركيب اللغوي تبعا لترتيب العناصر، كالاختلاف في إعراب عناصر الجملة ذات الأفعال (عسى، اخلولق، أوشك)، تأتي ناقصة وتامة، في قول الناظم[29]:

بعد "عسى، اخلولق، أوشك" قد يرد غنى ب"أن يفعل" عن ثان فُقد

وجردّن عسى، أو ارفع مضمرا بها، إذا اسمٌ قبلها قد ذكرا

والمعنى أنه: - تكون تامة إذا أسندت إلى صيغة (أن+ الفعل)، نحو: عسى أن يقوم، فما بعد (عسى) في موضع رفع فاعل.

- إذا ولي صيغة (أنْ+ الفعل) اسما ظاهراً يصح رفعه به، نحو: عسى أنْ يقوم زيدٌ، فـ (زيد) فاعل للفعل (يقوم)، وما بعد الفعل (عسى) فاعل لها، وهي تامة، ولا خبر لها.

- وجوّز بعضهم وجها آخر في ذلك، وهو أنْ يكون الاسم الواقع بعد (أنْ+ الفعل) مرفوعا بعسى على أنّه اسم لها، وصيغة (أنْ+ الفعل) في موضع نصب بعسى، وقد تقدّم الخبر على الاسم، والفعل الذي بعد (أنْ) فاعله ضمير مستتر يعود على فاعل (عسى)، وجاز عوْدُهُ عليه – وإن تأخر- لأنه مقدّم في النية.

- إذا تقدم على الفعل (عسى) اسم، جاز أنْ يضمر فيها ضمير يعود على المقدّم، وجاز تجريدها عن الضمير، نحو: زيدٌ عسى أنْ يقوم، فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد)، وأنْ يقوم في موضع نصب، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى)، و(أنْ يقوم) في موضع رفع بعسى[30].

6.تعدد التوجيه بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف، فيكون القول بالحذف سببا في الدخول في التوجيه، وهذا مظهر من مظاهر التصرّف اللغوي «يُبطن تمسك النحاة بالقوانين الإعرابية بدرجة أولى قصد تفسير المركبات والجمل وتحليلها»[(31)]، بناءً على ما يقتضيه منطق اللغة ومنهجها.

واستخدام التقدير أمر وثيق الصلة بالصناعة النحوية «ذلك أنّ هناك بين أصول النحاة المختلفة والاستعمالات اللغوية شيئا من المباينة، يضطر النحاة إلى التقدير أولا، وتفسير دواعي هذا التقدير ثانيا لئلا تنخرم أصولهم»[(32)]، ومن جانب آخر قد أسهم الحذف –بنصيب وافر- في اضطراب المواقف النحوية منذ سيبويه، فعند تناوله للآية الكريمة: ﴿طاعة وقول معروف﴾[(33)]، أبدى رأيين اتضحا في قوله: «فإما أن يكون أضمر الاسم، وجعل هذا خبره، كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل»[(34)]. فسيبويه أجاز وجهين، الوجه الأول على تقدير مبتدأ محذوف على نحو: أمري طاعة وقول معروف، أما الوجه الثاني فهو على تقدير خبر محذوف، والمعنى: طاعة وقول معروف أمثل.

وناقش ابن جني مسائل نحوية بشيء من التوجيه، فوقف عند الآية الكريمة ﴿...**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى**...﴾[(35)]، موجّها الآية إلى القول بالحذف مع الاختلاف في تقدير المحذوف، يقول: «وقد حُذف المضاف وذلك كثير واسع نحو قوله تعالى: ﴿... **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى...**﴾، أي: برّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكنّ ذا البرّ من اتقى، والأول أجود، لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور»[(36)].

فالظاهر أنّ (من) تعرب اسما موصولا خبرا لـ(لكنّ)، لكن هذا يتناقض مع القاعدة: في أنه لا يُخبر عن اسم المعنى (البرّ) باسم الذات (من) [(37)]، لذلك أبرم النحاة توجيهات لهذه الحالة، منها ما نطق به ابن جني في هذا النص، والذي ملخصه أن هناك مضافا محذوفا، فيكون اسم (لكنّ) هو (البرّ) وخبرها (برّ) المحذوفة، وكلاهما حدثٌ. أو يكون التقدير: ولكنّ ذا البر من اتقى، أي: تقدير اسم محذوف قبل كلمة (البرّ)، وعليه فإنّ (ذا البرّ) اسم (لكنّ) وهو اسم ذات، و(من) خبر (لكنّ)، وكلاهما اسم ذات، ولا تناقض في هذا التوجيه أيضا، غير أن ابن جني رجّح الأول، لأنّ تقدير المحذوف فيه من جنس المذكور أجود وأحسن عنده من تقدير ما في الصدور.

ومهما يكن من أمر، فإنّ أسباب التوجيه النحوي كثيرة، تختلف وتتعدد باختلاف الاتجاهات وطرائق التفكير المتباينة من وراء النص اللغوي، الذي يبقى مجالا ثريا للصراع والإخضاع والتعدد، وهذا ما سيتضح في بعض الشواهد الشعرية عند ابن هشام، حيث اعتمد

الشارح على التوجيه في نصوص تجاوزت القواعد، ومرويات خالفت القياس، بمعنى أن عنايته البالغة توجّهت إلى ذلك القدر الكافي من المسموعات الموافقة للقواعد النحوية.

5.مساحة التوجيه للشواهد الشعرية في شرح الشذور: تنوعّت شواهد شرح الشذور بشكل أوسع من نصوص القرآن الكريم والحديث والمأثورات اللغوية (الشعرية والنثرية)، إذ بلغت المرويات الشعرية الواردة في الشرح تسعة وثلاثين ومائتي نص، جاء أكثرها للاستشهاد، وقليلها للتمثيل، كما تفاوتت عصور الشعراء المستشهد بهم، وطرائق تحليل نقولهم، إذ تراوحت بين الاستشهاد والتوجيه والتأويل والحكم على بعضها بالشذوذ أو الضرورة، وهذانِ التوجيهان الأخيران حظيا بحرص بالغ من الشارح، إشارة منه إلى ضرورة حفظ الأبيات المخالفة للقواعد ضمن المأثورات السماعية.

والجدير بالعناية في هذا الصدد، هي تلك الشواهد التي اتّضح فيها مفهوم التوجيه خدمة لمتطلّبات القاعدة النحوية، لذلك فقد نقسّم شواهد التوجيه إلى قسمين:

1.التوجيه في الأبواب النحوية: من مسائل النحو التطبيقي شواهد شعرية مختلفة وجّهها ابن هشام في شرحه الشذور، نذكر على سبيل التمثيل:

-العطف على اسم (لا) النافية للجنس مع التكرار: فتح ابن هشام باب التوجيه النحوي في هذه المسألة بإيراد حالات مختلفة حكم عليها بالجواز في نحو قول ضمرة بن ضمرة[38]:

هَذَا لَعَمْرُكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لاَ أُمَّ لِي- إنْ كَانَ ذَاكَ- وَلاَ أبُ

فالظاهر أنه عَطَفَ (أبٌ) على ما قبله بالواو مع تكرار (لا)، وجاء الثاني مرفوعا على أنه معطوف بالواو على محل اسم (لا)، لأنّ محل الاسم الرفع بالابتداء، وإما أن يُجعل اسما لـ(لا) الثانية العاملة عمل ليس، وإما أن يُجعل مبتدأ و(لا) مهملة، فهذه الأوجه الثلاثة التي يُخرّج عليها رفع الاسم الواقع بعد (لا) الثانية[39].فابن هشام أجاز الأوجه كلّها، ولم يرجّح وجها معيّنا، مادامت العلامة الإعرابية تسمح بتعدد الوظيفة النحوية.

- **وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل:** أبدى ابن هشام موقفا نحويا جليلا في تخليص الشاهد الشعري من الضرورة والشذوذ، وذلك اعتمادا على المطّرد من الكلام، ففي قول لبيد بن ربيعة[40]:

تَمَنّى ابْنَتَايَ أَنْ يعيشَ أبُوَهُمَا   وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

جعل (ابنتاي) فاعلا للفعل (تمنّى)، وكان القياس أن يؤنث العامل مع مجيء المعمول (الفاعل) مؤنثا حقيقيا، فاقتضى ذلك من ابن هشام أن يحكم على البيت بالضرورة في حال اعتبار (تمنّى) ماضيا، أما إذا عُدّ الفعل مضارعا حُذفت تاؤه تخفيفا (تتمنّى)، فإنّ الشاهد

يجري على القياس، إذ المعلوم أنّ المحذوف حكمه كالثابت في اللفظ، وعلى أساسه يُرجّح ابن هشام التوجيه الثاني على الأول دفعا للضرورة[41]، وربما دفعه التوجيه الأول المقصور على الظاهر إلى القول بفساد من استدلّ على جواز ذلك[42].

-**المضارع المجزوم بحذف الجازم:** وهو العاشر من المرفوعات، وخاتمتها في تقسيم ابن هشام النحوي، حيث استقرّ عنده رفع المضارع بتجرّده من الناصب والجازم، أما ما جاء في لغة الشعر، ففيه شيء من التوجيه، من مثل قول أبي طالب يخاطب النّبي (صلى الله عليه وسلّم)[43]. **مُحمّدُ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالاَ**

فالفعل المضارع (تفد) لم يتقدمه ناصب أو جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، لذلك استعان ابن هشام بآراء المتقدمين في توجيه هذا البيت، فهو لا يكتفي بدراسة الشاهد بمعزل عن آراء السابقين، وإنما يبني رأيه عن طريق متابعة شهادات الأئمة المعتمد عليهم في كثير من المسائل[44].

فقد ذهب جمهور العلماء إلى تقدير المجزوم (لام الأمر) المحذوف، وأصل الكلام: لتَفِدْ، وحذف هذه اللام (لام الطلب) ضرورة من الضرائر القبيحة، لأنّ الجازم أضعف من الجار، والجار لا يُحذف، وذهب بعضهم إلى القول: إنّ المضارع هنا مرفوع، وحذفت لاَمُهُ ضرورة اكتفاءً بالكسرة، وهذا التوجيه أفضل عند ابن هشام من الأول[45].

2.**التوجيه في حيّز العمل النحوي:** ترتبط شواهد التوجيه في شرح الشذور بمسألة العمل النحوي، دلالة على أنّ الحركة الإعرابية أمارة على وجود عامل في الجملة، ومما يُذكر على وجه التحديد:

-**عمل حرف الجرّ في الزمن المبهم المضاف لجملة:** فالظروف المبهمة نحو: حين، وقت، ساعة...، يجوز إضافتها إلى الجملة، وهي حينئذ إما معربة أو مبنية على نحو قول النابغة الذبياني[46]: **عَلَى حِينِ عَاتَبْتَ المَشِيبَ عَلَى الصِبَا وَقُلْتُ: أَلَمّاَ أَصْحُ وَالشِّيبُ وَازِعُ**

ظهر ترجيح ابن هشام في هذه المسألة، بعد إيراده توجيهان في كلمة (حين)، بالجرّ على أنه معرب مجرور تأثرا بالعامل قبله، وبالفتح على أنّه مبنيّ في محل جرّ، والفتح أرجح من الجرّ عنده، على الرغم من جواز الوجهين (الإعراب والبناء)، يُعلّل ابن هشام أخذه واعتداده بالراجح منهما على أنّ المضاف (حين) اكتسب البناء من المضاف إليه (الجملة بعده).[47]

-**ما حُمل على ليس في العمل:** تحدّث ابن هشام في باب المرفوعات عن حمل (ما) على ليس في العمل، مع احتمال ورود الإهمال في حال انتقاض شرط من الشروط الموضوعة في الفرع، من ذلك قول مُزاحم بن الحارث العقيلي[48]:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنَى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنىَ أَنَا عَارِفُ

جاء هذا الشاهد في كتب النحو على روايتين النصب والرفع في كلمة (كلّ)، فعلى رواية النصب (كلّ) تكون (ما) مهملة لتقدّم معمول خبرها على اسمها، وأما على الرفع فالإعمال جائز، بحيث تكون (كلّ) اسما لـ(ما) العاملة، وجملة (أنا عارف) في محل نصب خبر (ما)، والوجه الأول أفضل، لأنه إن جاز التقدير، فعدم التقدير أولى[49].

-**تخفيف نون كأنّ بين الإعمال والإهمال:** ذكر بن هشام في باب المنصوبات أحكام (كأنّ) النحوية، ومنها حكم التخفيف الذي أوقع النحاة في توجيهات إعرابية مختلفة، ومنه قول اليشكري[50]: **وَيَومًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبية تُعْطُو إِلىَ وَارِقِ السَّلَمْ**

فمن خلال هذا الشاهد، وقف ابن هشام على ثلاثة أوجه هي[51]:

1.أنّ (ظبية) بالنصب اسم لها، والخبر محذوف، والتقدير: كأنْ ظبية عاطية هذه المرأة، وهو أبلغ.

2.أن تكون (ظبية) بالرفع هي الخبر، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبية.

3.أن تكون (ظبية) بالجرّ، على اعتبارها مجرورة بالكاف، و(أن) زائدة بين الجار والمجرور، وحينئذ لا تأخذ اسما ولا خبرا.

فهذه هي الأوجه التي أوردها ابن هشام في مسألة تخفيف كأنّ، إذ قد يفهم من كلامه أنّ النصب أبلغ، على حين يفضل بعضهم تقدير اسمها محذوفا على لغة الرفع مع إثبات الخبر، لكون ذلك أرجح وأشهر في الكلام العربي.

والملاحظ من خلال ما تقدّم أنّ ابن هشام لم يُعنَ عناية بالغة بالشواهد المخالفة للقواعد، بقدر ما وجّه عنايته إلى ذلك القسم من النصوص اللغوية الموافقة للقياس، لذلك لا نجده قد عرض لمسألة التوجيه كثيرا في شرح الشذور، رغم أنهّ لجأ إلى ذلك في بعض المواضع، واتخذ من التوجيه مسلكا يعالج به ظواهر خاصة مع اعتداده بمواقف المتقدمين وترجيحه للآراء التي تقتضي الموافقة والقبول في كثير من الأحيان.

مراجع البحث وإحالاته:

1 - د.يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو، دار الحديث للطباعة والنشر (القاهرة)، ط01، 1998، ص: 32.

2 - د.علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، (القاهرة)، ط01، 2007، ص: 128-129.

3 - المرجع نفسه، ص: 127-128.

4 - د.يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو، ص: 66.

5 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، مراجعة وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت-لبنان)، ط01، 2005، ص: 21.

6 - د/شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط07، د.ت، ص: 346-347.

7 - المرجع السابق، ص: 12.

8 - المرجع السابق، ص: 236.

9- ينظر، شرح الشذور، ابن هشام، 657- 668.

10- د. يوسف عبد الرحمن الضبع، ابن هشام وأثره في النحو، ص: 54-.597

11 - .شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: .347

12- د.علي أبو المكارم، تعليم النحو العربي (عرض وتحليل)، ص: .192

13- د.طه صالح آمين آغا، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفرّاء في "معاني القرآن"، دار المعرفة (بيروت-لبنان)ط01، 2007، ص: .18

14 - د.تمام حسان، الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب (القاهرة)، اميرة للطباعة، 2000، ص: .231

15 - د.سحر سويلم راضي، التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي عليّ الفارسي في كتابه (الحجة للقراء السبع)، دار الكتب المصرية، ط01، 2008، ص: 28

16- د.طه صالح أمين آغا، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن"، ص: .18

17- د.محمد حسنين صبرة، تعدد التوجيه النحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، ط01، 2006، ص: .22

18 - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2000، ج02، ص: .158

19- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط04، 2004، ج01، ص: .165

20- المصدر نفسه، ج03، ص: .101

21 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلّق عليه: د.مازن المبارك، محمد علي، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت-لبنان)، د.ط، 2007، ص: .43

22- ينظر: المرجع نفسه، ص: .43

23- سيبويه الكتاب، ج02، ص: .142

24- المصدر نفسه، ج2، ص: .142

25 - التغابن، الآية: .06

26 - الواقعة، الآية: .09

27 –ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج2، ص: 154. (الهامش)

28 - ينظر: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة، دار التراث (القاهرة)، ط02، 2005، ص: .235

29- المرجع نفسه، ص: 170.

30- ينظر: المرجع نفسه، ص: 170-.171.

31- د.عبد السلام العيساوي، التأريخ النصي للنحو العربي من خلال مفهوم الإضافة، دار سحر للنشر والتوزيع، منشورات كلية الآداب (منوبة - تونس)، 2004، ص: 208.

32- د.حسين خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع (عمان-الأردن)، ط01، 2001، ص: 115.

33- محمد، الآية: 21.

34 - سيبويه، الكتاب، ج01، ص: 141

35- البقرة، الآية: 189.

36 - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، منشورات: علي محمّد بيضون، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، ط01، 2001، ج02، ص: 142.

37- ينظر: د.احمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، الناشر: عمادة شؤون المكتبات (جامعة الرياض)، شركة الطباعة العربية، السعودية، ط01، 1981م، ص: 98.

38 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص: 127.

39 - ينظر: المرجع نفسه، ص: 127.

40 - المرجع نفسه، ص: 226.

41 - ينظر: المرجع نفسه، ص: 227.

42 - ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: 529.

43- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص: 280.

44 - ينظر: د.عصام نور الدين، الفعل في نحو ابن هشام، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، ط01، 2007، ص: 60.

45 - ينظر: المرجع السابق، ص: 281.

46- المرجع السابق، ص: 117.

47 – ينظر: المرجع السابق، ص: 117.

48 - المرجع السابق، ص: 258.

49 – ينظر: المرجع السابق، ص: 258.

50- المرجع السابق ، ص: 371.

51- ينظر: المرجع السابق، ص: 372.